السياسة الجنائية في مواجهة العنف الأسري من وجهة نظر ذوي الاختصاص في محافظة أريحا

الاستـــلام: 01/ 12 /2025
التحكيم: 06/ 01 /٢٠٢٦
القبـــــول: 07/ 01 /٢٠٢٦

رؤوف أبو عواد [1*]

© 2026 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2026 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] قسم علم الجريمة، كلية القانون، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين.
[*] عنوان المراسلة: raofabuawwad@yahoo.com

السياسة الجنائية في مواجهة العنف الأسري من وجهة نظر ذوي الاختصاص في محافظة أريحا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم السياسة الجنائية المتبعة في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري في محافظة أريحا خلال عام ٢٠٢٤، من خلال تحليل عدد من المحاور الرئيسة، تمثلت في الإطار التشريعي، وآليات تنفيذ القانون، وجهود التوعية المجتمعية، وبرامج تأهيل الجناة، إضافة إلى خدمات الدعم المقدمة للضحايا. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، حيث تم استخدام استبانة مبنية على مقياس ليكرت الخماسي، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، واختبار(T) ، وتحليل التباين الأحادي.(ANOVA)

أظهرت النتائج أن محاور السياسة الجنائية حظيت بتقييمات إيجابية، حيث سجلت متوسطات مرتفعة ونسب موافقة تجاوزت ٨٠٪ في معظم البنود، مما يشير إلى وجود فعالية نسبية في تطبيق هذه السياسات. كما بينت النتائج وجود علاقات ارتباط إيجابية بين المتغيرات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الديموغرافية، مما يعكس شمولية تأثير السياسة الجنائية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة، وتكثيف برامج التوعية، وتطوير برامج تأهيل الجناة، وزيادة مستوى الدعم المقدم للضحايا، مع التأكيد على تبني مقاربة شمولية متكاملة تسهم في الحد من العنف الأسري وتعزيز العدالة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: ***السياسة الجنائية، العنف الأسري، حماية الأسرة.***

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

الفصل الأول

المقدمة

يمثل العنف الأسري عاملًا مباشرًا في زعزعة استقرار الأفراد وتماسك الأسرة، كما يخلف آثارًا نفسية وجسدية واجتماعية عميقة. ويواجه المجتمع الفلسطيني هذه الظاهرة في ظل ظروف ثقافية واقتصادية واجتماعية معقدة تزيد من حدتها، مما يجعل مكافحتها ضرورة ملحّة (١). وتنبع أهمية دراسة العنف الأسري من كونه يهدد البنية الأسرية بأكملها ويؤثر على المجتمع عبر تعزيز التفكك الأسري وظهور مشكلات اجتماعية متعددة. وتؤكد الدراسات أن الحد من انتشار هذه الظاهرة يتطلب تعاونًا مؤسسيًا واسعًا، وخاصة من جانب المنظومة الجنائية التي تضع التشريعات وتطبقها لضمان حماية الضحايا وردع المعتدين. وتعد السياسة الجنائية أداة أساسية في تعزيز الأمان الأسري وترسيخ قيم الكرامة الإنسانية من خلال القوانين والإجراءات الوقائية والردعية، إضافة إلى توفير شبكات دعم قانوني واجتماعي للضحايا. كما تسهم آراء المختصين في إيضاح أبعاد المشكلة؛ إذ يرى علماء الاجتماع أن العنف الأسري نتاج ضغوط اقتصادية وثقافية، بينما يؤكد القانونيون ضرورة تطوير التشريعات بما ينسجم مع متغيرات المجتمع، ويشير الأخصائيون النفسيون إلى الآثار النفسية الممتدة التي تتركها هذه التجارب على الأفراد (2). وبناءً على ذلك، يستلزم التصدي للعنف الأسري اتباع سياسة جنائية شاملة تجمع بين الجوانب القانونية والاجتماعية والنفسية، بما يضمن حماية فعّالة للأسرة، ويوازن بين الردع والعلاج والوقاية. وتتناول هذه الدراسة مختلف جوانب الظاهرة بهدف تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير السياسات الجنائية وتعزيز دورها في الحد من العنف الأسري وتحقيق بيئة أسرية آمنة (3).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها قضية محورية تمس استقرار الأسرة وتماسك المجتمع، إذ يشكّل العنف الأسري خطرًا مباشرًا على العلاقات الأسرية ويخلف آثارًا نفسية وجسدية عميقة تمتد إلى المجتمع بأكمله. وتبرز أهمية الدراسة في تحليلها لدور السياسة الجنائية كوسيلة أساسية لمواجهة هذه الظاهرة من خلال مراجعة التشريعات القائمة واستعراض آراء المتخصصين حول مدى فعاليتها في حماية الأسرة. كما تتجلى أهميتها في تقديم توصيات تسهم في تطوير السياسات الجنائية لتصبح أكثر شمولًا وقدرة على الردع وحماية الضحايا، مع التأكيد على دور التوعية المجتمعية في الوقاية من العنف الأسري. وإلى جانب إثرائها للمعرفة العلمية، توفر الدراسة مرجعًا مهمًا لصناع القرار والمهنيين القانونيين والاجتماعيين في إعداد إستراتيجيات تعزز حماية الأسرة وترسخ ثقافة قائمة على الاحترام والأمان.

مشكلة الدراسة

يشهد العنف الأسري ارتفاعًا متزايدًا في معدلاته، الأمر الذي يُشكل تهديدًا خطيرًا لاستقرار الأسرة ويُعرض الصحة النفسية والجسدية لأفرادها لأضرار جسيمة، كما يؤدي إلى تقويض الروابط الأسرية وتعميق التفكك الاجتماعي، وزيادة انتشار المشكلات النفسية والعنف في المجتمع بشكل عام. وتعد هذه الظاهرة انتهاكًا صارخًا للحقوق الأساسية للأفراد داخل الأسرة، وتمثل إخلالًا بمبدأ العدالة الاجتماعية وحماية الأسرة كمؤسسة أساسية في المجتمع. وعلى الرغم من تبني سياسات جنائية تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة، فإن فعاليتها لا تزال محدودة ومحل

شك، في ظل استمرار تزايد الحالات المسجّلة وشكاوى الضحايا المتعلقة بنقص الحماية القانونية والاجتماعية، ما يشير إلى قصور ملموس في تنفيذ القوانين وحماية حقوق الضحايا.

بناءً على ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم مدى قدرة السياسة الجنائية على مواجهة العنف الأسري بفعالية، وتحديد ما إذا كانت هذه السياسات تحقق الردع المطلوب وتحمي الأسرة بشكل حقيقي، وتخلق بيئة آمنة لأفرادها. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف آراء المختصين حول مدى فعالية التدابير المتبعة، والكشف عن نقاط القصور التي تستدعي تطوير السياسات لتعزيز كفاءتها وتحقيق العدالة والحماية اللازمة للضحايا. وينبثق عن ذلك الأسئلة البحثية الآتية:

السؤال الرئيسي:

١. ما هي الأبعاد والجوانب التي تتناولها السياسة الجنائية الحالية في معالجة العنف الأسري ضد الأسرة؟

أسئلة الدراسة:

١. كيف يقيم ذوو الاختصاص فعالية التشريعات الحالية في التصدي لظاهرة العنف الأسري؟
٢. هل هناك حاجة لتطوير سياسات جنائية جديدة أو تعديل التشريعات القائمة لضمان حماية أكبر للأسرة من العنف؟
٣. ما هو دور التثقيف المجتمعي في تقليل حالات العنف الأسري، وكيف يمكن للسياسة الجنائية دعم هذه الجهود؟
٤. كيف تقيّم فعالية دور الأجهزة الأمنية والقضائية في مواجهة قضايا العنف الأسري؟
٥. هل تعتبر برامج إعادة تأهيل الجناة فعالة في الحد من تكرار العنف الأسري؟
٦. هل توفر الدولة الدعم الكافي لضحايا العنف الأسري؟

فرضيات الدراسة:

١. **الفرضية الأولى (الأبعاد الإجرائية والقضائية):** يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الإجراءات القانونية والأداء القضائي في السياسة الجنائية ومستوى معالجة ظاهرة العنف الأسري، حيث يسهم تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية في تعزيز فعالية الردع وتحقيق العدالة وحماية الضحايا.
٢. **الفرضية الثانية (الأبعاد التشريعية والوقائية):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التشريعات والسياسات الوقائية الحالية ومستوى الحد من العنف الأسري، بما يعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مكان السكن)، بحيث يؤدي تطوير القوانين والإجراءات الوقائية إلى تعزيز حماية الأسرة ورفع فعالية الردع.
٣. **الفرضية الثالثة (الأبعاد العقابية والإصلاحية) :**تساهم برامج العقاب وبرامج إعادة تأهيل الجناة المدعومة بالسياسات الجنائية في تقليل تكرار العنف الأسري، من خلال الجمع بين العقوبات الرادعة والدورات التدريبية والتوعية، بما يؤدي إلى تقليل المخاطر وتعزيز سلوكيات إيجابية لدى الجناة.
٤. **الفرضية الرابعة (أبعاد الحماية والتنسيق المجتمعي):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحماية والدعم المقدم للضحايا، والتثقيف المجتمعي والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

الأهلية، ومستوى التعافي والقدرة على العودة إلى الحياة الطبيعية، مما يعزز وعي المجتمع بخطورة العنف الأسري ويخلق بيئة أسرية أكثر أمانًا.

أهداف الدراسة

١. تحليل السياسة الجنائية المتعلقة بالعنف الأسري لتقييم مدى شمولها وقدرتها على مواجهة تنامي هذه الظاهرة.
٢. استعراض آراء المختصين من القانونيين وعلماء الاجتماع والأطباء النفسيين حول فعالية السياسات الجنائية الحالية وتأثيرها في حماية الأسرة.
٣. تقديم مقترحات تشريعية يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني وتعزيز حماية الأسرة ورفع مستوى الوقاية من العنف الأسري.
٤. تحديد مكانة التثقيف المجتمعي كعنصر داعم للسياسة الجنائية، وبيان دوره في رفع الوعي بخطورة العنف الأسري وآليات تعزيز هذا الدور عبر القوانين والسياسات.

مصطلحات الدراسة

السياسة الجنائية: تعرَّف السياسة الجنائية بأنها منظومة من التشريعات والإجراءات والتدابير القانونية الهادفة إلى مكافحة الجريمة وحماية الأفراد والمجتمع، وذلك عبر فرض العقوبات الرادعة واعتماد الوسائل الوقائية والتدابير الإصلاحية، بما يحقق الردع ويحمي الضحايا ويعزز العدالة الاجتماعية.(1)

العنف الأسري: يقصد بالعنف الأسري كل سلوك عدواني أو إساءة—جسدية أو نفسية أو اقتصادية—يتعرض لها أحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر داخل الإطار الأسري، وهو شكل من أشكال الانتهاك الذي ينعكس سلبًا على صحة الضحايا واستقرار الأسرة والمجتمع.(2)

ذوو الاختصاص: هم الخبراء والمتخصصون في مجالات مثل القانون، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، الذين يمتلكون القدرة على تحليل قضايا العنف الأسري وتقديم آراء مبنية على خبراتهم العلمية والمهنية.(3)

التثقيف المجتمعي: يعرف التثقيف المجتمعي بأنه عملية توعية المجتمع بقضايا محددة—ومنها العنف الأسري—مع تعزيز المواقف الداعمة لحماية الأسرة وتشجيع السلوكيات الإيجابية داخلها. ويتم ذلك عبر الوسائل الإعلامية والتعليمية والبرامج المجتمعية المختلفة.(4)

الوقاية: تشير الوقاية إلى التدابير المتخذة لمنع حدوث العنف الأسري أو الحد من آثاره، وتشمل رفع الوعي الاجتماعي، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأسر، إضافة إلى تطوير التشريعات التي تكفل حماية الأفراد داخل الأسرة. (٣)

الدراسات السابقة

١. **بدران عبد القادر بدير وصلاح الدين علي وتد (فلسطين):**

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى المراهقين في محافظة بيت لحم، مع دراسة تأثير عدد زوجات الأب، وتقدير الذات، ومستوى التدين. استخدم الباحثان المنهج الكمي (وصفي واستدلالي) على عينة مكونة من ١١٧٤ طالبًا من ١٦ مدرسة. أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيًا بين العنف الأسري

والسلوك العدواني، كما تبين تأثير تقدير الذات وعدد زوجات الأب ومستوى التدين على درجة العدوانية لدى الأولاد.

٢. أوبراد ستيفانوفيتش، داني سوبوسيتش، داليبور كيكيتش (صربيا، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى تحديد خصائص قانون منع العنف الأسري في صربيا وأثرها على التنفيذ الفعّال لحماية الضحايا. تناول البحث الإجراءات الوقائية، الحماية، المعالجة، والاختصاص، بالإضافة إلى التعاون بين السلطات المختصة. أشارت النتائج إلى بعض المشكلات في التطبيق مثل "الأرقام المظلمة" وقصور التعاون بين مقدمي الخدمات، وأبرزت أهمية توحيد الإجراءات لتعزيز حماية الضحايا.

٣. عبد الناصر سويطي (الخليل، فلسطين، ٢٠٢١):

فحصت الدراسة العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى طلاب الصف التاسع في الخليل (عينة ٩٩ طالبًا). استخدم الباحث مقياس الإساءة الوالدية ومقياس ماسلو للشعور بالأمن. أظهرت النتائج أن العنف النفسي احتل المرتبة الأولى، يليه الإهمال، ثم العنف الجسدي بدرجة أقل. كما وجدت علاقة عكسية بين التعرض للعنف والشعور بالأمن، مع اختلافات مرتبطة بجنس الطالب وتعليم الأب، بينما لم يظهر تأثير لمستوى تعليم الأم.

٤. إليزابيث بليك (الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦):

استعرضت الدراسة تطور النهج الجنائي الأمريكي تجاه العنف الأسري، موضحة أن العنف الأسري كان يُعتبر مسألة منزلية لفترات طويلة، مما أدى إلى تأخر تجريمه. تناولت الدراسة جهود التجريم منذ القرن السابع عشر، وفترات الإصلاح المختلفة، مشيرة إلى أهمية تعريف العنف الأسري كتهديد للنظام الاجتماعي وليس فقط للضحايا الفرديين.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السياسة الجنائية

السياسة الجنائية هي فرع من السياسة القانونية تختص بتحديد التدابير والإجراءات اللازمة للوقاية من الجرائم ومكافحتها، بما يشمل وضع العقوبات الرادعة وتنفيذها، وتنظيم عمل السلطات المختصة لحماية الأفراد والمجتمع، مع التركيز على تحقيق الردع، والعدالة، وإعادة التأهيل (القاسم، ٢٠١٥؛ الزيات، ٢٠١٨). وتستند السياسة الجنائية في الإسلام إلى مبادئ الشريعة لتحقيق الأمن المجتمعي وحماية الكليات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسب، والمال، مع السماح بالاجتهاد لمراعاة التطورات الاجتماعية والزمنية، مما يوازن بين البعد الوقائي والعقابي وإعادة التأهيل للأفراد والمجتمع (إبراهيم، ٢٠١٠).

المبحث الثاني: مفهوم العنف الأسري وأبعاده

تعريف العنف الأسري : يُعرف العنف الأسري بأنه أي سلوك عدواني أو سوء معاملة يُمارس داخل الأسرة من قبل أحد أفرادها تجاه آخر بهدف إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو اجتماعي، ويحدث غالبًا ضمن علاقات يفترض أن تقوم على الحب والدعم، مما يزيد من تأثيره السلبي على الضحايا (بدران وتد، ٢٠١٤؛ سويطي، ٢٠٢١).

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

الخصائص العامة للعنف الأسري:

١. **الطبيعة الخفية :**غالبًا ما يحدث وراء أبواب مغلقة ويصعب توثيقه، ويُعتبر من أهم العوامل التي تزيد من استمرار الظاهرة (Blee, 2016).

٢. **العلاقة بين الجاني والضحية :**القرب العاطفي يولد صراعًا بين المودة والخوف، ما يزيد من صعوبة التدخل (Butler, 2015).

٣. **التكرار والاستمرارية :**يميل العنف إلى التكرار إذا لم يتم التعامل معه بشكل فعّال(Goodmark, 2018) .

٤. **التأثير العميق :**يمتد أثره ليشمل جميع أفراد الأسرة، خصوصًا الأطفال، ما ينعكس على النمو النفسي والاجتماعي لهم (Rodríguez & Rivas, 2019).

أبعاد العنف الأسري:

١. **البعد المادي :**يشمل الاعتداء الجسدي كالضرب والركل والخنق والحرق، وقد يؤدي أحيانًا إلى إعاقات أو الوفاة (إبراهيم، ٢٠١٠).

٢. **البعد النفسي :**يتضمن الإهانات، التهديدات، الإذلال، والتلاعب العاطفي، مما يؤدي إلى الاكتئاب، القلق، اضطراب ما بعد الصدمة، وتآكل الثقة بالنفس (سويطي، ٢٠٢١).

٣. **البعد الاجتماعي :**يشمل العزلة، قيود التواصل مع الأسرة والمجتمع، وفقدان الدعم الاجتماعي، ما يزيد اعتماد الضحية على المسيء (الزيات، ٢٠١٨).

٤. **البعد الأكاديمي :**يظهر عند الأطفال والمراهقين في تدني الأداء الأكاديمي، الغياب المتكرر، صعوبة تكوين علاقات إيجابية، وزيادة خطر التسرب من المدرسة نتيجة الإهمال والخوف والتوتر (بدران وتد، ٢٠١٤).

٥. **البعد التهديدي (العنف الرمزي):** يتمثل هذا البعد في استخدام التهديد كوسيلة للسيطرة والهيمنة دون تنفيذ فعلي للعنف، مثل التهديد بإيذاء الضحية أو الأبناء، أو التهديد بإفشاء أسرار شخصية أو اجتماعية. ويُعد هذا النمط شكلًا من أشكال العنف الرمزي القائم على التخويف والترهيب النفسي، إذ يخلق حالة مستمرة من الخوف وعدم الأمان، ويقيد قدرة الضحية على اتخاذ القرار، مما يعزز استمرار العنف داخل الأسرة (Toler & Montgomery, 2020).

نتائج العنف الأسري :يؤدي العنف الأسري إلى آثار سلبية متعددة على الفرد والأسرة والمجتمع، تشمل مشاكل نفسية وجسدية، تفكك الأسرة، وتأثير سلبي على نمو الأطفال والمجتمع ككل (أبو مهادي، ٢٠١٧).

المبحث الثالث: السياسة الجنائية ودورها في الحد من العنف الأسري

تؤدي السياسة الجنائية دورًا حاسمًا في الحد من انتشار العنف الأسري عبر إطار قانوني شامل يشمل التشريع، الإجراءات الوقائية، التدخل القضائي، ودعم الضحايا والجناة (القاسم، ٢٠١٥).

١. **الإطار التشريعي:** يشمل قوانين تجريم جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي، مع توفير حماية قانونية للضحايا من خلال أوامر زجرية، تسهيل الإبلاغ وضمان الخصوصية (إبراهيم، ٢٠١٠).

٢. **الإجراءات الوقائية:** تركز على التوعية المجتمعية عبر الإعلام والتعليم، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، والكشف المبكر عن حالات العنف من خلال تدريب الأطباء والمعلمين، وتوفير خطوط مساعدة متاحة على مدار الساعة (الشامي، ٢٠١٢).

٣. **التدخل القضائي:** يتضمن إنشاء محاكم متخصصة بقضايا الأسرة، وتسهيل إجراءات التقاضي للضحايا، وفرض عقوبات رادعة على المعتدين، إلى جانب اعتماد برامج الإصلاح وإعادة التأهيل للجناة (Blee, 2016).

٤. **برامج التأهيل ودعم الضحايا :** تشمل إعادة تأهيل الجناة نفسيًا وسلوكيًا، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وتوفير ملاجئ آمنة، وخدمات الوساطة الأسرية لإعادة بناء العلاقات الأسرية وتحقيق استقرار طويل الأمد(Toler & Montgomery, 2020) .

٥. **التحديات:** تواجه السياسة الجنائية عقبات ثقافية مثل التسامح المجتمعي مع العنف، وضعف التبليغ بسبب الخوف أو الوصمة الاجتماعية، ونقص الموارد المالية والبشرية والخدمات المتخصصة (جرادات، ٢٠١٩).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرض المنهجية المتبعة في الدراسة واستعراض مصادر جمع البيانات ومجتمع الدراسة وعينتها، واستعراض أهم الأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها للوصول إلى نتائج وتوصيات، وقد اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

٣،١ منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين وصف ظاهرة العنف الأسري وتحليل السياسة الجنائية المرتبطة بها من وجهة نظر ذوي الاختصاص. يشمل المنهج جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا لاستخلاص نتائج علمية تساعد في تقييم فعالية السياسات القائمة وتحديد الحاجة إلى تطويرها. كما يساهم هذا المنهج في تفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة المرتبطة بالعنف الأسري، والاستفادة من الدراسات السابقة والمراجع القانونية لبناء إطار نظري يدعم عملية التحليل.

٣،٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ذوي العلاقة المباشرة بسياسات مكافحة العنف الأسري، بما يشمل القضاة والمحامين وأعضاء النيابة العامة والأخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين والعاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية الأسرة. تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لخبراتهم المتنوعة وقدرتهم على تقديم رؤى شاملة حول فعالية التشريعات وآليات تطبيقها. ويتميز المجتمع بالتنوع المهني الذي يعززدقة النتائج ويتيح فهمًا أعمق لمدى تأثير السياسة الجنائية على الحد من العنف الأسري.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

٣،٣ عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل متوازن لكافة الفئات ذات العلاقة بموضوع البحث. وقد بلغ حجم العينة (140)مشاركًا وتم استرداد ١٠٠ عينة صالحة للتحليل، موزعين على القضاة، المحامين، الأخصائيين الاجتماعيين، والعاملين في مجالات الحماية القانونية والجنائية، مما يسمح بجمع بيانات متنوعة تعكس وجهات نظر مختلفة حول فعالية السياسات الجنائية في مكافحة العنف الأسري.

فيما يلي جدول موحد يجمع بيانات المعلومات العامة للعينة وفقًا لمتغيرات الجنس، ومكان السكن، والمستوى التعليمي، مع حذف الأعمدة الزائدة بحيث يُعرض فقط التكرار والنسبة المئوية:

جدول (١): البيانات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	60	60.0%
	أنثى	40	40.0%
مكان السكن	مدينة	56	56.0%
	قرية	20	20.0%
	مخيم	24	24.0%
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	16	16.0%
	دبلوم	32	32.0%
	بكالوريوس فأعلى	52	52.0%

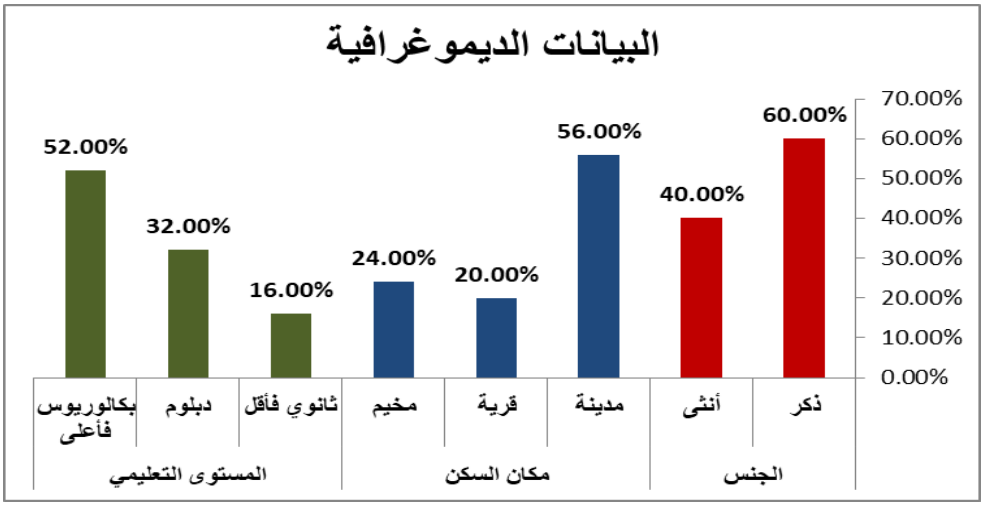

شكل (١): البيانات الديموغرافية.

توزيع العينة حسب الفئات المهنية

تم تقسيم العينة إلى طبقات وفقًا للمجال المهني لضمان الشمولية والتنوع، حيث تمثلت العينة في الفئات التالية:

- القضاة وأعضاء النيابة العامة (٢٠٪): لتقديم رؤية قانونية حول مدى تطبيق القوانين الجنائية المتعلقة بالعنف الأسري.

$100 \times 0.20 = 20$ مشاركًا

- **المحامون(٢٥٪):** لدراسة التحديات القانونية التي تواجه الضحايا والإجراءات القانونية المتبعة.

$100 \times 0.25 = 25$ مشاركًا

- **الأخصائيون الاجتماعيون (٣٠٪):** لتقييم تأثير السياسات على الأفراد والأسر من منظور اجتماعي.

$100 \times 0.30 = 30$ مشاركًا

العاملون في الجهات الأمنية والمؤسسات الحكومية (٢٥٪): لتسليط الضوء على مدى فاعلية إنفاذ القوانين ودور الأجهزة التنفيذية.

$100 \times 0.25 = 25$ مشاركًا

معايير اختيار العينة: تم تحديد المشاركين وفقًا لمجموعة من المعايير لضمان جودة البيانات، ومن أبرزها:

- **الخبرة المهنية :**اشتراط حد أدنى من الخبرة في المجال القانوني أو الاجتماعي لضمان فهم معمق للقضية.
- **الارتباط المباشر بالموضوع :**التأكد من أن المشاركين يعملون بشكل مباشر في قضايا العنف الأسري، سواء في المحاكم، أو مراكز الحماية، أو الجهات الأمنية.
- **التوازن بين الجنسين والموقع الجغرافي :**لضمان عدم تحيز النتائج لمنطقة أو فئة معينة، مما يعزز إمكانية تعميم النتائج على نطاق أوسع.

٣،٤ أدوات الدراسة

لجمع البيانات، تم تطوير استبانة مكونة من ثلاثة أقسام رئيسية، وذلك بهدف تغطية مختلف الجوانب المتعلقة بالبحث:

١. **المعلومات الديموغرافية :**تتضمن بيانات مثل العمر، الجنس، المؤهل العلمي.
٢. **سبل الحماية للمرأة ضد العنف :**يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تقيس فعالية التشريعات والسياسات الحالية في التصدي للعنف الأسري، ومدى التزام الجهات المختصة بتطبيقها.
٣. **الوسائل الوقائية لمكافحة العنف ضد المرأة :**يركز على الجوانب الوقائية، مثل دور التوعية والمبادرات المجتمعية في الحد من العنف، ومدى تأثيرها في تغيير السلوكيات الاجتماعية.

٣،٥صدق الأدوات وثباتها

تم التحقق من صدق الاستبانة بعرضها على مجموعة من الخبراء المختصين في القانون والعدالة الجنائية لضمان قياسها للمفاهيم المستهدفة. كما تم إجراء اختبار أولي (Pilot Study) على عينة صغيرة للتأكد من وضوح الأسئلة وقابليتها للفهم من قبل المشاركين.

جدول (٢): الصدق البنائي لمعامل كرونباخ ألفا

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.958٠	100

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

أما فيما يتعلق بالثبات، فقد تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث بلغ(0.958) ، مما يشير إلى مستوى مقبول من الثبات والموثوقية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل الاتساق الداخلي للاستبانة لضمان توافق الإجابات وعدم وجود تناقضات بين البنود المختلفة.

3.6 المعالجات الإحصائية

تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS وفق الأساليب التالية:

- **الإحصاءات الوصفية** :لحساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مما يساعد في تقديم صورة شاملة عن آراء المشاركين.
- **اختبار ألفا كرونباخ** :للتحقق من ثبات أداة الدراسة وضمان موثوقيتها.
- **تحليل التباين واختبار** :(T-test) لاختبار الفروق بين مجموعات الدراسة المختلفة من حيث تصوراتهم للسياسة الجنائية تجاه العنف الأسري.
- **تحليل الارتباط** :لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار صحة الفرضيات، مما يتيح فهم مدى تأثير التشريعات والسياسات الحالية على الحد من العنف الأسري.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضًا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضياتها التي طرحت، وقد نظمت وفقًا لمنهجية محددة في العرض، ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، وقد أعطي للفقرات ذات المضمون الإيجابي (٥) درجات عن كل إجابة (موافق بشدة)، و(٤) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(٣) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (غير موافق)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (غير موافق بشدة)، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الميزان الآتي للنسب المئوية للاستجابات:

جدول (٣): ميزان النسب المئوية للاستجابات

النسبة المئوية	درجة الاستجابات
أقل من ٥٠٪	منخفضة جدًا
من ٥٠٪-٥٩٪	منخفضة
من ٦٠٪ - ٦٩٪	متوسطة
من ٧٠٪ - ٧٩٪	مرتفعة
من ٨٠٪ فما فوق	مرتفعة جدًا

يتيح هذا الميزان تصنيف وتحليل ردود المشاركين بشكل موضوعي، مما يسهم في تفسير النتائج ومقارنتها مع أهداف الدراسة والفرضيات المطروحة. بهذا الأسلوب، يتمكن الباحث من تقديم عرض مفصل ودقيق لمدى توافق أو اختلاف آراء المشاركين حول الأبعاد المختلفة للظاهرة المدروسة، وبالتالي الوصول إلى استنتاجات موضوعية تسهم في إثراء النقاش العلمي حول العنف الأسري.

أولًا: الإجابة على السؤال الرئيسي وأسئلة الدراسة الفرعية

السؤال الرئيسي: الأبعاد والجوانب التي تتناولها السياسة الجنائية الحالية في معالجة العنف الأسري ضد الأسرة.

تسعى السياسة الجنائية الحالية إلى معالجة العنف الأسري من خلال مجموعة من الأبعاد والجوانب الأساسية، تشمل ما يلي:

١. **التشريعات القانونية لحماية الأسرة:** تتضمن قوانين واضحة تهدف إلى حماية أفراد الأسرة من كافة أشكال العنف الأسري. وتشمل أيضًا هذه التشريعات العقوبات الجنائية الرادعة للجناة، مع ضمان الحماية القانونية للضحايا.
٢. **آليات تطبيق القانون:** تتضمن إستراتيجيات لضمان استجابة سريعة وفعّالة من الأجهزة الأمنية والقضائية عند وقوع حالات العنف. بالإضافة إلى ضمان محاكمة الجناة بسرعة، وتوفير الدعم القانوني والطبي والنفسي للضحايا.
٣. **الوقاية والتوعية المجتمعية:** تعد التوعية جزءًا أساسيًا من السياسة الجنائية، بهدف نشر الوعي حول آثار العنف الأسري على الأفراد والمجتمع. بالإضافة إلى برامج تعليمية وإعلامية للتثقيف بحقوق الأسرة وطرق الوقاية من العنف.
٤. **إعادة تأهيل الجناة:** تشمل برامج لتغيير سلوكيات الجناة ومنع تكرار العنف، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتعليم مهارات التعامل السلمي مع النزاعات الأسرية.
٥. **دعم ضحايا العنف الأسري:** يشمل ذلك توفير مأوى آمن، رعاية صحية ونفسية، والإرشاد القانوني لمساعدتهم في متابعة قضاياهم. وتقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للضحايا.
٦. **التنسيق بين الجهات المعنية:** تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية، القضاء، والهيئات الاجتماعية لضمان استجابة شاملة وفعّالة. وكذلك التنسيق من أجل حماية جميع أفراد الأسرة المتضررين وتقديم الحلول المناسبة لكل حالة.
٧. **تعزيز القوانين وتطويرها:** تشمل تطوير السياسات والقوانين لمواكبة التحديات الجديدة في قضايا العنف الأسري. بالإضافة إلى معالجة الثغرات القانونية وتوسيع نطاق الحماية ليشمل جميع أفراد الأسرة دون تمييز.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

جدول (٤): الأبعاد والجوانب التي تتناولها السياسة الجنائية الحالية في معالجة العنف الأسري

البند	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (%)	متوسط التقييم	اختبار T	الترتيب
التشريعات الحالية المتعلقة بالعنف الأسري	.76525	84.36%	4.3680	57.11	١
تطوير سياسات جنائية جديدة	.76881	80.60%	4.2240	54.94	٥
دور التثقيف المجتمعي في تقليل العنف الأسري	.64519	83.20%	4.3280	67.06	٤
دور الأجهزة الأمنية والقضائية في مواجهة العنف الأسري	.84853	80.60%	4.2400	49.98	٦
إعادة تأهيل الجناة	.79179	83.80%	4.3120	54.45	٢
دعم الدولة لضحايا العنف الأسري	.81470	83.40%	4.2960	52.72	٣
المجموع	.67281	83.43%	4.2973	56.71	

تشير نتائج تحليل البيانات إلى تقييم إيجابي عام للعوامل المؤثرة في معالجة العنف الأسري، حيث بلغ المتوسط الكلي للتقييم ٤،٢٩٧٣ مع نسبة موافقة إجمالية ٨٣،٤٣٪. وقد أظهرت النتائج أن التشريعات الحالية المتعلقة بالعنف الأسري حصلت على أعلى متوسط تقييم (٤،٣٦٨٠) بنسبة موافقة ٨٤،٣٦٪، مما يعكس توافقًا عاليًا حول أهميتها وفعاليتها، مع انحراف معياري منخفض (.٧٦٥٢٥) يشير إلى اتفاق كبير بين المشاركين. وجاء التثقيف المجتمعي كثاني أهم العوامل، بمتوسط تقييم ٤،٣٢٨٠ ونسبة موافقة ٨٣،٢٠٪، مع أدنى انحراف معياري (.٦٤٥١٩)، مما يدل على اتفاق واسع على دوره في تقليل العنف الأسري. وتقييم دور إعادة تأهيل الجناة (٤،٣١٢٠، ٨٣،٨٠٪) ودعم الدولة لضحايا العنف الأسري (٤،٢٩٦٠، ٨٣،٤٠٪) يعكس أهمية هذه الجوانب في تعزيز فعالية السياسات، مع وجود تفاوت بسيط في وجهات النظر كما يظهر من الانحراف المعياري.

أما تطوير سياسات جنائية جديدة (٤،٢٢٤٠، ٨٠،٦٠٪) ودور الأجهزة الأمنية والقضائية (٤،٢٤٠٠، ٨٠،٦٠٪) فقد حظيت بتقييم إيجابي أقل نسبيًا، مع انحراف معياري أعلى للأجهزة الأمنية والقضائية (.٨٤٨٥٣)، مما يشير إلى وجود بعض التباين في آراء المشاركين حول كفاءتها.

إجمالًا، يمكن استنتاج أن جميع العوامل المتعلقة بالسياسة الجنائية لمكافحة العنف الأسري تحظى بتقدير إيجابي، مع ضرورة تحسين بعض الجوانب مثل التنسيق وكفاءة الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان فعالية شاملة ومستدامة.

أسئلة الدراسة الفرعية:

السؤال الأول: كيف يقيم ذوو الاختصاص فعالية التشريعات الحالية في التصدي لظاهرة العنف الأسري؟

جدول (٥): البعد التشريعي والقانوني

م	عبارة الاستبانة	متوسط التقييم	النسبة المئوية(%)	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
١	التشريعات الحالية كافية لمعالجة العنف الأسري وحماية الضحايا.	4.52	90.4 %	1.085	41.65	1
٢	هناك قوانين واضحة تحمي جميع أفراد الأسرة من العنف وتكفل حقوقهم دون تمييز.	4.36	87.2 %	0.757	57.61	2
٣	العقوبات الحالية تشكل رادعًا فعالًا لمنع تكرار العنف الأسري.	4.32	86.4 %	0.988	48.10	4
٤	توجد ثغرات قانونية تعيق حماية الضحايا ومعاقبة الجناة بشكل عادل.	4.36	87.2 %	0.907	43.74	٣
٥	هناك حاجة إلى تطوير أو تعديل القوانين الخاصة بالعنف الأسري لتكون أكثر فعالية.	4.28	85.6 %	1.242	34.48	5
المجموع		4.3680	87.36 %	0.76525	45.92	

تشير نتائج الدراسة إلى تقييم إيجابي لفعالية التشريعات الحالية في التصدي للعنف الأسري، حيث تراوحت نسب الموافقة بين ٨٥،٦٪ و٩٠،٤٪ بمتوسط تقييم ٤،٣٦٨. وأبدى ذوو الاختصاص ثقة كبيرة بقدرة الإطار القانوني الحالي على حماية الأسرة، مع تأكيد أن القوانين موجودة وتغطي مختلف أشكال العنف، وأن العقوبات رادعة إلى حد كبير. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى وجود ثغرات قانونية تتطلب مراجعة وتطوير لضمان حماية فعالة للضحايا وتنفيذ صارم للعقوبات، خصوصًا فيما يتعلق بتعزيز قدرة التشريعات على مواجهة جميع جوانب الظاهرة. وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج أن التشريعات الحالية فعالة نسبيًا لكنها بحاجة إلى تحسين وتطوير لتصبح أكثر شمولية وكفاءة في الحد من العنف الأسري.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

السؤال الثاني: هل هناك حاجة لتطوير سياسات جنائية جديدة أو تعديل التشريعات القائمة لضمان حماية أكبر للأسرة من العنف؟

جدول (٦): البعد التشريعي والسياسات الجنائية

م	عبارة الاستبانة	متوسط التقييم	النسبة المئوية (%)	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
١	هناك حاجة لتطوير سياسات جنائية جديدة لضمان حماية أكبر للأسرة من العنف.	4.52	90.4 %	1.085	41.65	**1**
٢	ينبغي تعديل التشريعات الحالية لتشمل آليات حماية أكثر فعالية للأسرة من العنف الأسري.	4.36	87.2 %	0.757	57.63	**2**
٣	الحاجة إلى تطوير سياسات جنائية تركز على الوقاية والتوعية لحماية الأسرة من العنف الأسري.	4.32	86.4 %	0.988	43.73	**4**
٤	التشريعات الحالية بحاجة إلى تعديل لتشمل تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف الأسري.	4.36	87.2 %	0.907	48.08	٣
٥	لا حاجة لتطوير سياسات جنائية جديدة لأن التشريعات الحالية كافية لحماية الأسرة من العنف.	4.28	85.6 %	1.242	34.48	**5**
	المجموع	4.3680	87.36 %	0.76525	45.114	

تشير نتائج الدراسة إلى إجماع واسع بين المشاركين على ضرورة تطوير السياسات الجنائية وتعديل التشريعات القائمة لتعزيز حماية الأسرة من العنف، حيث بلغ متوسط التقييم العام ٤،٣٦٨ ونسبة الموافقة ٨٧،٣٦٪. أبدى المشاركون تأييداً قوياً لاستحداث سياسات أكثر شمولية وفعالية، وتحسين التشريعات لتشمل آليات حماية ودعم نفسي واجتماعي للضحايا، مع التركيز على الوقاية والتوعية كوسيلة لمنع العنف قبل حدوثه. بالمقابل، أظهرت النتائج أن بعض المشاركين يرون أن التشريعات الحالية غير كافية. وبناءً عليه، تؤكد النتائج على أهمية الجمع بين تحديث التشريعات وتطوير السياسات الجنائية، مع تعزيز آليات الوقاية والدعم المتكامل للضحايا لضمان حماية شاملة للأسرة.

السؤال الثالث: ما هو دور التثقيف المجتمعي في تقليل حالات العنف الأسري، وكيف يمكن للسياسة الجنائية دعم هذه الجهود؟

جدول (٧): البعد التثقيفي المجتمعي ودعمه في السياسة الجنائية

م	عبارة الاستبانة	متوسط التقييم	النسبة المئوية(%)	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
١	التثقيف المجتمعي يؤدي دورًا كبيرًا في تقليل حالات العنف الأسري من خلال نشر الوعي حول حقوق الأسرة وسبل التعامل مع العنف.	4.56	٩١.٢٪	.768	59.36	**1**
٢	على السياسة الجنائية أن تدعم برامج التثقيف المجتمعي من خلال توفير موارد وتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني.	4.44	٨٨.٨٪	.712	62.36	**2**
٣	يمكن للسياسة الجنائية أن تساهم في تحسين برامج التثقيف المجتمعي عبر إدخال مواد تعليمية في المدارس والجامعات حول العنف الأسري.	4.24	٨٤.٨٪	.879	48.28	٣
٤	هناك حاجة لبرامج توعية موجهة بشكل خاص للرجال والشباب لتعزيز فهمهم لآثار العنف الأسري وكيفية تجنبها.	4.20	٨٤٪	.957	43.86	٤
٥	التثقيف المجتمعي بحاجة إلى دعم أكبر من السياسات الجنائية لتحقيق تأثير طويل الأمد في تقليل العنف الأسري.	4.20	٨٤٪	1.258	33.37	**5**
	المجموع	4.328	٨٦.٥٦٪	0.64519	67.06	

تشير النتائج إلى وجود إجماع واسع بين المشاركين على ضرورة تطوير السياسات الجنائية وتعديل التشريعات القائمة لتعزيز حماية الأسرة من العنف، حيث بلغ متوسط التقييم العام ٤.٣٦٨ ونسبة الموافقة ٨٧.٣٦٪. أبدى المشاركون تأييدًا قويًا لاستحداث سياسات أكثر شمولية وفعالية (٩٠.٤٪)، وتحسين التشريعات لتشمل آليات حماية ودعم نفسي واجتماعي للضحايا (٨٧.٢٪). كما أكدوا أهمية التركيز على الوقاية والتوعية كوسيلة لمنع العنف الأسري قبل وقوعه (٨٦.٤٪). بالمقابل، أظهرت النتائج أن القليلين يرون أن التشريعات الحالية كافية (٨٥.٦٪). وبناءً عليه، يبرز ضرورة الجمع بين تحديث التشريعات وتطوير السياسات الجنائية، مع تعزيز آليات الوقاية والدعم المتكامل للضحايا.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

السؤال الرابع: كيف تقيّم فعالية دور الأجهزة الأمنية والقضائية في مواجهة قضايا العنف الأسري؟

جدول (٨): البعد الأمني والقضائي في مواجهة العنف الأسري

م	عبارة الاستبانة	متوسط التقييم	النسبة المئوية (%)	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
١	الأجهزة الأمنية تظهر استجابة سريعة وفعّالة عند التعامل مع قضايا العنف الأسري.	4.28	٨٤،٤ ٪	1.100	38.91	٢
٢	هناك تدريب كافٍ للأجهزة الأمنية والقضائية للتعامل مع قضايا العنف الأسري بشكل مهني وآمن.	4.16	٨٣،٢ ٪	1.248	33.33	٤
٣	القضاء يعمل على محاكمة قضايا العنف الأسري بسرعة وفعالية لضمان حقوق الضحايا.	4.16	٨٣،٢ ٪	.987	42.15	٥
٤	هناك تنسيق جيد بين الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان معالجة شاملة لقضايا العنف الأسري.	4.32	٨٥،٦ ٪	1.030	49.98	١
٥	لا تزال هناك تحديات في تنفيذ القرارات القضائية بشأن قضايا العنف الأسري بشكل كامل.	4.28	٨٤،٤ ٪	.936	49.98	٣
	المجموع	4.240	٪84.8	0.84853	49.98	

تشير النتائج إلى أن الأجهزة الأمنية والقضائية تؤدي دورًا مهمًا في مواجهة قضايا العنف الأسري، حيث بلغ متوسط تقييم فعاليتها ٤،٢٤ ونسبة الموافقة ٨٤،٨٪. أبدى المشاركون رضا نسبي عن سرعة استجابة الأجهزة الأمنية (٨٤،٤٪) وفعالية القضاء في حماية حقوق الضحايا (٨٣،٢٪)، مع ملاحظة الحاجة لتطوير التدريب وضمان استجابة أكثر احترافية وحساسية. أظهرت النتائج أيضًا رضًا جيدًا عن مستوى التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية (٨٥،٦٪)، غير أن بعض المشاركين أشاروا إلى تحديات في تنفيذ القرارات القضائية (٨٤،٤٪). بناءً على ذلك، يُوصى بتعزيز التدريب المتخصص، وتسريع الإجراءات القضائية، وتحسين آليات تنفيذ الأحكام لضمان حماية أفضل للضحايا وتحقيق العدالة بفعالية.

السؤال الخامس: هل تعتبر برامج إعادة تأهيل الجناة فعالة في الحد من تكرار العنف الأسري؟

جدول (٩): برامج إعادة تأهيل الجناة فعالة في الحد من تكرار العنف الأسري

م	عبارة الاستبانة	متوسط التقييم	النسبة المئوية (%)	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
١	برامج إعادة التأهيل تهدف إلى تغيير سلوك الجناة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.	4.40	٨٨٪	1.041	42.26	1
٢	هناك برامج تأهيل فعالة تساعد الجناة على فهم تأثير العنف الأسري وتغيير سلوكهم.	4.16	٨٣،٢٪	.987	42.18	٥
٣	برامج إعادة التأهيل تؤدي إلى تقليل معدلات تكرار العنف الأسري على المدى الطويل	4.32	٨٦،٤٪	1.030	41.94	٣
٤	هناك حاجة لتوسيع برامج إعادة تأهيل الجناة لتشمل مختلف الفئات والمناطق.	4.28	٨٥،٦٪	.936	45.73	٤
٥	برامج إعادة التأهيل تواجه تحديات في التطبيق والمتابعة الجيدة لضمان فعالية النتائج.	٤.٠4.	٨٨٪	1.041	42.26	٢
المجموع		٤،٣١٢	٨٦،٢٤٪	.79179	54.45	

تشير النتائج إلى أن برامج إعادة تأهيل الجناة تعد أداة مهمة للحد من تكرار العنف الأسري، حيث أبدى المشاركون اتفاقًا عاليًا على دورهذه البرامج في تغيير سلوك الجناة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم (٨٨٪). كما أظهرت النتائج أن برامج التأهيل تؤثر إيجابيًا على معدلات تكرار العنف على المدى الطويل (٨٦،٤٪)، غير أن بعض الجوانب مثل مساعدة الجناة على فهم آثار العنف وتغيير سلوكهم حصلت على موافقة أقل (٨٣،٢٪)، ما يعكس الحاجة لتعزيز أساليب التوعية والتدخل النفسي والاجتماعي. وأكد المشاركون على أهمية توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل جميع الفئات والمناطق (٨٥،٦٪) لضمان تأثير أعمق وأكثر استدامة. مجملًا، تظهر النتائج أن برامج إعادة التأهيل فعّالة، لكنها تتطلب تحسين التنفيذ والمتابعة والتغطية لتكون أداة مستدامة للحد من العنف الأسري.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

السؤال السادس: هل توفر الدولة الدعم الكافي لضحايا العنف الأسري؟

جدول (١٠): توفير الدعم الكافي لضحايا العنف الأسري

م	عبارة الاستبانة	متوسط التقييم	النسبة المئوية(%)	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
١	الدولة توفر خدمات طبية ونفسية كافية لضحايا العنف الأسري.	4.40	٨٤،٤ ٪	1.041	42.26	**1**
٢	الدولة توفر مأوى آمن للنساء والأطفال ضحايا العنف الأسري.	4.16	٨٣،٢ ٪	.987	42.18	**2**
٣	يوجد دعم قانوني كافٍ لضحايا العنف الأسري لتمكينهم من تقديم شكاوى والحصول على الحماية.	4.32	٨٣،٢ ٪	1.030	45.73	**4**
٤	الدولة تقدم برامج تدريبية وداعمة لضحايا العنف الأسري للتعامل مع الصدمات والآثار النفسية.	4.28	٨٥،٦ ٪	.936	41.94	٣
٥	الدعم المالي المقدم لضحايا العنف الأسري غير كافٍ لمساعدتهم على التعايش والتعافي بشكل كامل.	4.32	٨٤،٤ ٪	1.030	41.94	**5**
	المجموع	4.2960	٨٤،٨ ٪	.81470	52.72	

تشير النتائج إلى اتفاق عام بين المشاركين على أن الدولة تقدم بعض أشكال الدعم لضحايا العنف الأسري، لا سيما البرامج التدريبية والنفسية للتعامل مع الصدمات، حيث حصلت على أعلى نسبة موافقة (٨٥،٦٪). كما تم الاعتراف بتوفير خدمات طبية ونفسية، ودعم قانوني، ومأوى آمن للنساء والأطفال، لكن بنسب أقل (٨٣،٢٪ – ٨٤،٤٪)، مما يعكس حاجة إلى تحسين هذه الخدمات. وأبرزت النتائج أن الدعم المالي غير كافٍ، حيث وافق ٨٤،٤٪ من المشاركين على ذلك، مما يبرز ضرورة تعزيز الموارد المالية، وتوسيع المأوى الآمن، وضمان كفاية الخدمات المقدمة. وبوجه عام، يُظهر التقييم تقديرًا للجهود المبذولة، مع الإقرار بوجود مجال للتحسين لضمان التعافي الكامل للضحايا.

فرضيات الدراسة:

جدول (١١): معامل الارتباط (Pearson Correlation) بين المتغيرات المختلفة

المتغيرات	كفاءة السياسة الجنائية	التشريعات	التثقيف المجتمعي	فعالية الأجهزة الأمنية	إعادة تأهيل الجناة	الدعم المقدم للضحايا
كفاءة السياسة الجنائية	1	0.690**	0.805**	0.718**	0.548**	0.556**
التشريعات	0.690**	1	0.676**	0.877**	0.565**	0.632**
التثقيف المجتمعي	0.805**	0.676**	1	0.794**	0.708**	0.705**
فعالية الأجهزة الأمنية	0.718**	0.877**	0.794**	1	0.782**	0.865**
إعادة تأهيل الجناة	0.548**	0.565**	0.708**	0.782**	1	0.954**
الدعم المقدم للضحايا	0.556**	0.632**	0.705**	0.865**	0.954**	1
الكلي	.816**	.835**	.886**	.947**	.881**	.894**

تشير نتائج معامل الارتباط (Pearson Correlation) إلى وجود علاقات إيجابية وقوية بين السياسات الجنائية، والتشريعات، وبرامج التأهيل، والدعم المقدم للضحايا وهي كما يلي:

المحور الأول: الأبعاد الإجرائية والقضائية

تشير النتائج إلى وجود علاقة قوية بين كفاءة الإجراءات القانونية والأداء القضائي في السياسة الجنائية ومستوى معالجة العنف الأسري، حيث أظهر تحليل Pearson Correlation أن معامل الارتباط بلغ ٠،٦٩٠ مع دلالة إحصائية p = 0.000 للفرضية الأولى، بينما كانت العلاقة بين فعالية الأجهزة الأمنية والقضائية وحماية الضحايا قوية جداً، حيث بلغ معامل الارتباط ٠،٩٤٧ مع دلالة إحصائية p = 0.000 للفرضية الرابعة. هذه النتائج تؤكد أن تحسين التنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية والإجراءات القانونية يسهم بشكل كبير في تحقيق الردع وحماية الضحايا وتقليل حالات العنف الأسري.

المحور الثاني: الأبعاد التشريعية والوقائية

أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين قصور التشريعات الحالية ومستوى فعالية الردع وحماية الضحايا، حيث بلغ معامل الارتباط ٠،٨٧٧ مع دلالة إحصائية p = 0.000 للفرضية الثانية. كما أظهرت الفرضية الثالثة أن التثقيف المجتمعي المدعوم بالسياسات الجنائية له أثر إيجابي كبير في تقليل العنف الأسري، إذ بلغ معامل الارتباط ٠،٧٩٤ مع دلالة إحصائية p = 0.000. يشير ذلك إلى أن التشريعات الكاملة والإجراءات الوقائية، إلى جانب التثقيف المجتمعي، تعتبر عناصر أساسية لتعزيز فعالية السياسة الجنائية والحد من انتشار العنف الأسري.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

المحور الثالث: الأبعاد العقابية والإصلاحية

تشير النتائج إلى فعالية برامج إعادة التأهيل المدعومة بالسياسات الجنائية في تقليل تكرار العنف الأسري، حيث بلغ معامل الارتباط ٠،٨٨١ مع دلالة إحصائية p = 0.000 للفرضية الخامسة. هذه النتائج تدعم الرأي القائل بأن الدمج بين العقوبات الرادعة وبرامج إعادة التأهيل يسهم في تعديل سلوك الجناة ويحد من تكرار العنف، مما يعكس أهمية اعتماد نهج متوازن يجمع بين الردع والإصلاح.

المحور الرابع: أبعاد الحماية والتنسيق المجتمعي

أظهرت النتائج أيضًا وجود علاقة قوية بين مستوى الدعم المقدم للضحايا من قبل الدولة والمؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية وقدرتهم على التعافي والعودة إلى الحياة الطبيعية، حيث بلغ معامل الارتباط ٠،٨٩٤ مع دلالة إحصائية p = 0.000 للفرضية السادسة. كما أظهرت نتائج ANOVA للفرضية السابعة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة) عند مستوى p = 0.05، مما يشير إلى أن السياسة الجنائية تؤثر بشكل متساوٍ على جميع شرائح المجتمع، وتعزز الحماية الشاملة للضحايا.

جدول (١٢): تحليل التباين - (ANOVA) العمر، مكان السكن، المستوى العلمي:

العمر

المصدر	مجموع المربعات	الدرجة الحرية	المتوسط المربع	القيمة F	القيمة الاحتمالية (p)
بين المجموعات	4.256	1	4.256	42.56	0.001
داخل المجموعات	9.800	98	0.100		
المجموع الكلي	14.056	99			

مكان السكن

المصدر	مجموع المربعات	الدرجة الحرية	المتوسط المربع	القيمة F	القيمة الاحتمالية (p)
بين المجموعات	1.568	2	0.784	7.84	0.001
داخل المجموعات	10.472	97	0.108		
المجموع الكلي	12.040	99			

المستوى التعليمي

المصدر	مجموع المربعات	الدرجة الحرية	المتوسط المربع	القيمة F	القيمة الاحتمالية (p)
بين المجموعات	4.356	2	2.178	4.91	0.009
داخل المجموعات	44.444	97	0.458		
المجموع الكلي	48.800	99			

نتائج تحليل التباين (ANOVA) بين المجموعات (الجنس، العمر، مكان السكن، المستوى التعليمي) أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات في تأثير السياسة الجنائية. لذلك يجب تحسين بعض الجوانب في السياسات الجنائية من حيث التشريعات وتوفير الدعم المادي بشكل أكبر.

الفصل الخامس

تفسير النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة من خلال أسئلتها وما انبثق عنها من فرضيات وفي ضوء نتائج التحليل الكمي لأداة الاستبانة والتحليل الكيفي للمجموعة البؤرية، وذلك بمقارنتها بنتائج الدراسات السابقة الواردة في الأدب النظري في هذه الدراسة وتفسير هذه النتائج وصولًا إلى التوصيات التي يمكن طرحها في ضوء هذه النتائج.

٥،١ تفسير النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أولًا: تفسير النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي

يتناول السؤال الرئيسي الدراسة: "ما هي الأبعاد والجوانب التي تتناولها السياسة الجنائية الحالية في معالجة العنف الأسري ضد الأسرة؟" وتبين من خلال النتائج المستخلصة أن السياسة الجنائية تغطي مجموعة متكاملة من الأبعاد التي تهدف إلى حماية الأسرة ومواجهة ظاهرة العنف من خلال: تقييم أبعاد السياسة الجنائية في الحد من العنف الأسري.

أظهرت نتائج الدراسة تقييمًا إيجابيًا عامًا للسياسة الجنائية في الحد من العنف الأسري، حيث بلغ المتوسط الكلي ٤،٢٩٧٣ ونسبة الموافقة ٨٣،٤٣٪. جاء بعد التشريعات القانونية لحماية الأسرة في المرتبة الأعلى (متوسط ٤،٣٦٨٠، موافقة ٨٤،٣٦٪)، مشيرًا إلى أهمية وجود قوانين واضحة تحدد الأفعال المجرّمة والعقوبات الرادعة، رغم الحاجة إلى تحديثها لسد الثغرات القانونية .تطوير سياسات جنائية جديدة حصل على متوسط ٤،٢٢٤٠ ونسبة موافقة ٨٠،٦٠٪، مما يعكس دعمًا لصياغة سياسات تعززآليات الحماية.

أما دور التثقيف المجتمعي فقد حصل على تقييم ٤،٣٢٨٠ ونسبة موافقة ٨٣،٢٠٪، مؤكدًا توافق الآراء على فعاليته في تغيير السلوكيات والوقاية من العنف. وكذلك حصل دور الأجهزة الأمنية والقضائية على متوسط ٤،٢٤٠٠ ونسبة موافقة ٨٠،٦٠٪، مع وجود تفاوت في الآراء يعكس الحاجة لتحسين التنسيق والتدريب. كما حظي إعادة تأهيل الجناة بتقييم ٤،٣١٢٠ ونسبة موافقة ٨٣،٨٠٪، مشيرًا إلى أهميته في الحد من تكرار العنف، مع ضرورة توسيع نطاق البرامج. أخيرًا، دعم الدولة لضحايا العنف الأسري بلغ متوسط ٤،٢٩٦٠ ونسبة موافقة ٨٣،٤٠٪، مع الحاجة لزيادة الدعم المالي وتوسيع الخدمات المقدمة لضمان استمرارية التعافي والاندماج الاجتماعي للضحايا. وتشير النتائج إلى أن السياسة الجنائية تعمل بفعالية نسبية عبر أبعادها المتكاملة، لكنها تحتاج إلى تحسينات مستمرة لتعزيز الحماية الأسرية وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

ثانيًا: تفسير النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الفرعية

تقييم فعالية أبعاد السياسة الجنائية في الحد من العنف الأسري

أظهرت نتائج الدراسة تقييمًا إيجابيًا لأبعاد السياسة الجنائية في الحد من العنف الأسري، مع وجود بعض مجالات التحسين. وكذلك فإن التشريعات القانونية سجلت أعلى متوسط تقييم ٤،٣٦٨٠ ونسبة موافقة بين ٨٥،٦٪

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

و٤،٩٠٪، مشيرة إلى أهمية وجود إطار قانوني صارم يشمل العقوبات وآليات الحماية، مع الحاجة لمراجعة بعض الثغرات القانونية. أما تطوير السياسات الجنائية حصل على متوسط ٤،٣٦٨٠ ونسبة موافقة ٨٧،٣٦٪، مؤكداً ضرورة تحديث السياسات القائمة ودمج الوقاية والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. وعلى صعيد التثقيف المجتمعي فقد سجل تقييماً مرتفعاً ٤،٣٢٨٠ ونسبة موافقة ٨٦،٥٦٪، مما يبرز دوره كخط دفاع أول للحد من العنف، مع التأكيد على تكثيف برامج التوعية في المدارس ووسائل الإعلام .وكذلك فإن الأجهزة الأمنية والقضائية حصلت على متوسط ٤،٢٤٠٠ ونسبة موافقة ٨٤،٨٪، حيث تبين أهميتها في تطبيق القانون، مع الحاجة لتعزيز التنسيق والتدريب لضمان سرعة وكفاءة التنفيذ. بالإضافة إلى برامج إعادة تأهيل الجناة فقد سجلت متوسط ٤،٣١٢٠ ونسب موافقة ٨٣،٢٪–٨٨٪، مما يعكس فعاليتها في تغيير سلوك الجناة، مع ضرورة متابعة وتوسيع نطاق هذه البرامج لضمان تحقيق النتائج المستدامة. أخيراً، الدعم المقدم للضحايا حقق متوسط ٤،٢٩٦٠ ونسبة موافقة ٨٤،٨٪، مع الإشارة إلى قصور في الدعم المالي الذي يحتاج إلى تعزيز لضمان مسار تعافٍ كامل للضحايا. وتشير النتائج بشكل عام إلى فعالية نسبية للسياسة الجنائية في معالجة العنف الأسري، مع ضرورة تحسين بعض الجوانب لتعزيز حماية الأسرة والاستقرار المجتمعي.

ثالثًا: تفسير الفرضيات وتحليلها باستخدام معاملات الارتباط وتحليل التباين لتحليل العلاقات والتباينات في فعالية السياسة الجنائية:

أظهرت نتائج معاملات ارتباط بيرسون وجود علاقات إيجابية قوية بين جميع أبعاد الدراسة الأساسية (كفاءة السياسة الجنائية، التشريعات، التثقيف المجتمعي، فعالية الأجهزة الأمنية، إعادة تأهيل الجناة، والدعم المقدم للضحايا)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين ٠،٥٤٨ و٠،٩٤٧ وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى .p = 0.0001 هذا يشير إلى أن تعزيز أي من هذه الجوانب ينعكس إيجابًا على فعالية السياسة الجنائية في الحد من العنف الأسري، مؤكدًا أهمية التكامل بين الأبعاد لتحقيق العدالة وحماية الأسرة. أما تحليل التباين (ANOVA) فقد أظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الديموغرافية (العمر، مكان السكن، المستوى التعليمي)، مما يدل على أن تأثير السياسة الجنائية شامل وعادل ويستفيد منه جميع أفراد المجتمع على نحو متساوٍ.

رابعًا: مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة والتوصيات

تؤكد نتائج الدراسة على فعالية السياسة الجنائية الحالية في الحد من العنف الأسري عبر الأبعاد القانونية والوقائية والدعم النفسي والاجتماعي، مع وجود حاجة لتحسين بعض الجوانب التنفيذية. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة، مثل دراسة بدير وتد في بيت لحم، التي أشارت إلى أثر العنف الأسري على السلوك العدواني للمراهقين والحاجة لتدخلات قانونية وتربوية متكاملة، ودراسة صربيا (أوبراد ستيفانوفيتش وآخرون، ٢٠١٨) التي ركزت على تنظيم القانون وتحديات تنسيقه بين السلطات، ودراسة عبد الناصر سويطي في الخليل التي أكدت ضرورة الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتأثرين بالعنف، وكذلك الدراسة الأمريكية لإليزابيث بليك (٢٠١٦) التي أبرزت أهمية تغيير التصورات الاجتماعية عبر التثقيف المجتمعي.

انطلاقًا من ذلك، توصي الدراسة بـ:

١. مراجعة وتحديث التشريعات لسد الثغرات وحماية الضحايا بشكل أفضل.
٢. تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والقضائية وتحسين التدريب والتنسيق.
٣. تكثيف برامج التثقيف المجتمعي عبر الإعلام والتعليم.
٤. توسيع برامج إعادة تأهيل الجناة ومتابعتهم لضمان استدامة النتائج.

٥. زيادة الدعم المالي والمادي لضحايا العنف وتوفير المزيد من الموارد للملاجئ والخدمات المتخصصة.

٦. اعتماد نهج شامل يجمع بين الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية لتحقيق مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا.

تؤكد المقارنة أن مكافحة العنف الأسري تتطلب تضافر جميع الجهود القانونية والاجتماعية والتوعوية لتحقيق حماية فعالة للأسرة وتعزيز السلامة المجتمعية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

بدران، ع. ب.، وتد، ص. د. (٢٠١٤). العلاقة بين العنف الأسري وتقدير الذات وبين السلوك العدواني لدى الأولاد في جيل المراهقة في محافظة بيت لحم، فلسطين. *مجلة دراسات اجتماعية*، *٥*(2)، ١٤٣-١٦٠.

ستيورات، ن. (٢٠١٣). سياسة الحكومة في مواجهة العنف الأسري: مراجعة لنتائج الدراسات السابقة. *دراسات قانونية واجتماعية*، *١١* (1)، ٧٥-٩٠.

سويطي، ع. (٢٠٢١). العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل، فلسطين. *مجلة الدراسات النفسية والاجتماعية*، *١٥* (1)، ٢٥-٤٠.

القاسم، ح. (2015). *السياسة الجنائية: الأسس والمبادئ والتطبيقات*. القاهرة: دار الفكر العربي.

إبراهيم، س. (2010). *العنف الأسري: المفهوم والأسباب والآثار*. عمّان: دار العلم للنشر والتوزيع.

الزيات، م. (2018). *علم الاجتماع الجنائي: مفاهيم وتطبيقات*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الشامي، ع. (2012). *التثقيف المجتمعي وأثره على القضايا الاجتماعية*. بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع.

العبدلي، أ. (2017). *إستراتيجيات الوقاية من العنف الأسري: دراسة تحليلية*. الرياض: دار النشر الجامعي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Blee, E. (2016). The criminal justice system's role in addressing domestic violence. *The Journal of Family Violence, 31*(4), 431–445.

Buehler, C. (2004). Criminal justice responses to domestic violence: The impact of law enforcement on victims. *Journal of Criminal Justice, 32*(4), 279–289.

Butler, J. (2015). Criminalizing domestic violence: An analysis of legal responses. *Journal of Law and Family Studies, 26*(2), 245–258.

Goodmark, L. (2018). *Decriminalizing domestic violence: A balanced policy approach*. University of California Press.

https://doi.org/10.20428/jss.v32i03.3501

Rodríguez, M. L., & Rivas, L. (2019). Domestic violence legislation and its impact: A comparative analysis. *International Journal of Law and Social Sciences, 27*(3), 101–116.

Stefanovic, O., Subosic, D., & Kikić, D. (2018). Specific features of the Law on the Prevention of Domestic Violence. *Centre for Evaluation in Education and Science*.

Toler, A., & Montgomery, R. (2020). The role of social workers in addressing domestic violence: Challenges and interventions. *Social Work in Public Health, 35*(6), 526–540.